

دعوة للمساهمة في عدد خاص لمجلة « Les Cahiers du CREAD » بمناسبة الذكرى الستين لاستقلال الجزائر

حول موضوع: التحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي ومتطلبات استدامة النمو

ستحتفل الجزائر بمرور 60 سنة على استقلالها يوم 5 يوليو 1962. خلال هذه الفترة تبنت الجزائر مقاربات تنموية مختلفة (فرضتها ظروف خاصة) تعلقت أساسا بتنفيذ مخططات عمل وبرامج استثمارية عامة مست جميع القطاعات للنهوض بالنمو الاقتصادي واستدامته، وكما سعت السلطات من وراء ذلك إلى تأهيل الاقتصاد الجزائري لتعزيز فرص اندماجه في الاقتصاد الدولي والاقليمي. وقد تجلى ذلك أكثر، بعد تغيير النهج المتبع من اقتصاد مسير إداريا إلى اقتصاد تحكمه قوى السوق، بحيث تطلب هذا الانتقال المدفوع بأزمة 1986 (الناتجة عن تدهور أسعار النفط) القيام بإصلاحات هيكلية واسعة النطاق (تحرير الأسعار ورفع الدعم تدريجيا، تحرير التجارة الخارجية، اصلاح نظام سعر الصرف، خصخصة القطاع العمومي، تعديل أوضاع المالية العامة...) في إطار تنفيذ الخطوط العريضة لبرنامج التعديل الهيكلي (ما بين: 1994 -1998) المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومنذ ذلك الحين، والاقتصاد الجزائري يخضع لميكانيزمات السوق لكن بضوابط إدارية تبقى على الأدوار الأساسية للدولة لاسيما ما يتعلق بالرقابة والاشراف الصارم على الاستثمار وتوزيع الثروة، لما كانت عائدات النفط والغاز الطبيعي تشكل المصدر الرئيسي للدخل في الجزائر. لكن مع تراجع الموارد المالية بشكل حاد في الآونة الأخيرة، أضحت محتوما على البلد مواجهة تحديات رئيسية مختلفة: اقتصادية وجيوسياسية واجتماعية وديموغرافية وتكنولوجية وبيئية (تغير المناخ).

بهذا الصدد، يتيح هذا العدد لكافة الباحثين فرصة لإلقاء نظرة متفحصة على الماضي القريب للتعلم والاستفادة من الدروس، وقبل كل شيء للمساهمة في التفكير والاستشراف المستقبلي بخصوص المقاربات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لمواجهة تلك التحديات. وعليه، يقترح العدد سبعة محاور لمعالجة الموضوعات الرئيسية التي من شأن المقالات التي ستقدم أن تستفيض فيها بالتحليل والنقاش.

المحور الأول: الإصلاحات الهيكلية وسياسات الاقتصاد الكلي

ما بعد الاستقلال، شهد تاريخ الاقتصاد الجزائري فترتان متباينتان. تميزت الفترة الأولى بتنمية ممركة ذاتيا التي امتدت إلى غاية سنة 1988. ثم تلتها الفترة الثانية التي تميزت بإصلاحات هيكلية مست تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وخصخصة القطاع العمومي. و لكن لحد الساعة، لا تزال الجزائر تواجه اختلالات ومشاكل عدة سواء ما تعلق منها بالاقتصاد الكلي أو بتوزيع الثروة. وتتجم مثل هذه الصعوبات في كل مرة عن تدهور أسعار النفط، وذلك على الرغم من تعاقب عدة سياسات اقتصادية التي سطرت بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز دعائم الانعاش الاقتصادي.

وفي هذا السياق، يشكل الاقتصاد السياسي للإصلاحات، واختيار الإصلاحات الهيكلية، وترتيب تنفيذها، والسياسات الاقتصادية المرتبطة بها، وآثارها المحتملة، ودرجة مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات، مجالا خصبا للبحث والمساهمة والاثراء .

المحور الثاني: الاندماج الاقتصادي والتنمية

بالنسبة للاقتصاد الجزائري، يعد التنوع الاقتصادي دوماً ذلك التحدي الرئيسي الذي يراهن عليه، ليس فقط لكونه يتيح مرونة أكبر في مواجهة الصدمات، بل ولأنه يعزز من فرص اندماجه في الاقتصاد الدولي. وعلى الرغم من درجة الانفتاح الكبيرة للاقتصاد، تبقى الجزائر كبلد أحادي التصدير (المحروقات) ضعيف الاندماج في النسيج الصناعي للاقتصاد الإقليمي والدولي.

ومع ذلك، عبرت الجزائر عن مدى طموحها الواسع حيال التكامل الاقتصادي الإقليمي لاسيما ما تعلق بالفضاء الاقتصادي الافريقي. ولتحقيق هذا المسعى، تُبذل جهود كبيرة في سياق سياسة التقارب مع البلدان الأفريقية وترقية الصادرات لصالح المتعاملين الجزائريين. والجدير بالإشارة، بأن البيئة الاقتصادية والمؤسسية على المستويين المحلي والإقليمي، تلعب دورا هاما لا غنى عنه في تعزيز الاندماج الاقتصادي للبلد. ويعتبر هذا الأخير عاملا رئيسيا في تحقيق نمو مستدام وشامل علاوة على العوامل الأخرى التي تناولتها مختلف التيارات الاقتصادية، وتم مناقشتها على نطاق واسع. وهكذا، يمكن أن تتمحور مساهمات هذا المحور حول: دور البيئة الاقتصادية والمؤسسية في تعزيز التكامل الإقليمي (المغاربي، الافريقي، المتوسطي، منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا أو منطقة المينا الخ.)؛ العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار والتنوع الاقتصادي؛ التكامل المالي والنمو؛ سلاسل القيمة العالمية وديناميات التخصص: الآثار المترتبة على الشركات وترقية الصادرات.

المحور الثالث: الأمن الطاقوي للبلد

منذ سنة 1971، يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر بمثابة الركيزة الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال تزويد الصناعات بالمواد الخامة وتموين الاستهلاك الطاقوي المحلي وتشكيل عائدات التصدير للبلد. ومع ذلك، يتسم السياق الحالي للطاقة بعدد من التغييرات الهيكلية المتنامية، كعدم مرونة نموذج الاستهلاك المرتكز على الطاقة الأحفورية -المدعومة بشكل كبير-، الاستخدام المكثف للطاقة، الإبقاء على الربح كمصدر لتمويل برامج التنمية، وأخيرا عدم التناسق بين حجم الطلب المحلي المتنامي وتراجع مستويات تجدد مخزون الاحتياطات. هذه العوامل يمكن لها تهديد الأمن الطاقوي للبلد على المدى المتوسط. واستنادا إلى ذلك، تسعى الجزائر إلى تحسين جاذبية مجالها المنجمي، جاذبيتها في مجال التعدين، وتنوع مزيجها الطاقوي من خلال ضمان انتقال طاقوي قائم على تطوير الطاقات المتجددة، مع تثنين أفضل لصادراتها الطاقوية، وترقية الصناعة على نحو أكثر تنظيما لدعم واسناد المزيج الطاقوي (المحروقات والطاقات المتجددة).

بالتالي، يمكن أن تدور المساهمات الخاصة بهذا المحور حول: الأمن الطاقوي: من الامداد إلى الاستدامة؛ الانتقال الطاقوي: المسارات والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والتمويلية؛ إصلاحات الدعم الطاقوي و المفاضلات المستقبلية بين السوق المحلية وأسواق التصدير، وكذا اختيار الأسواق المجزية.

المحور الرابع: الحوكمة والسياسات العمومية

تتجه المؤسسات العمومية تدريجيا نحو العمل بمنطق صياغة سياسات و برامج ترتكز على التخصيص والنتائج، وفي هذا الاطار، ينبغي تحديد وقياس مؤشرات الحكم الراشد، فضلا عن تقييم النتائج أثناء القيام بالتخطيط. ففي خضم انتقال الجزائر من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق في التسعينيات، كانت هناك محاولة جادة لإنشاء قاعدة تخطيط محلية غير مركزية بغية إدماج الأطراف المحلية المعنية في برامج التنمية الإقليمية. وعليه، من المثير للاهتمام بتحليل ذلك التشابك بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية باستخدام المقاربة المؤسساتية. تتعلق الموضوعات التي سيتم تناولها في هذا المحور بما يلي: صياغة السياسات العمومية بما يتوافق مع منطق التخصيص والنتائج؛ حوكمة مشاريع التنمية الإقليمية والمحلية: الآثار المترتبة على الأطراف المعنية وحوكمة التنمية المستدامة.

المحور الخامس: التوفيق بين الأمن الغذائي وتغير المناخ: التحديات الحالية والمستقبلية

تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة الجزء الجنوبي منها، واحدة من "النقاط الساخنة" لتغير المناخ. وهو ما يجعل من مسألة المياه والزراعة المسقية أحد أهم أشكال الهشاشة الناتجة عن هذه التغيرات بالنسبة للجزائر. هناك رهانان أساسيان جديران بالاهتمام والتحليل كونهما يشكلان موضوعا يستدعي التفكير والبحث والاستشراف، من ناحية يتعلق الرهان الأول بتطوير مبادرات تسمح بالتكيف مع الآثار المحتملة لتغيرات المناخ على الإنتاج الزراعي، ومن ناحية أخرى، يكون الرهان الثاني مرهون بوضع تلك الاستراتيجيات الكفيلة بتعبيد المسلك المؤدي إلى الأمن الغذائي المستدام. وعليه، وبعد ستين سنة من الاستقلال، قدر تنقيط مؤشر الأمن الغذائي العالمي للجزائر بـ 63.9 (بلد منخفض المخاطر الغذائية) على مقياس يشتمل على 100 نقطة (Economiste, 2021). أما بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، فيبدو أن الجزائر، تحتل مرتبة جيدة، لاسيما ما تعلق بتحقيقها للهدف الثاني؛ المتمثل في القضاء التام على المجاعة، لما صنفت من بين البلدان ذات الانتشار المنخفض من حيث النسبة المئوية لسكانها الذين يعانون من نقص التغذية، أين أحرزت درجة أقل من 2.5% (منظمة الأغذية والزراعة، 2021). وعلى الرغم من العودة إلى استخدام سياسات الدعم الزراعي، فإن الاكتفاء الذاتي الغذائي لم يتابع بالكامل، أين تم تأمين جزء من الأمن الغذائي عن طريق الواردات، خاصة ما تعلق بالمنتجات الغذائية الأساسية (كالحبوب). هذا الأمر، لم يكن لينتج عنه أي مشكلة لو لم تتفاقم عقبات الإنتاج من جراء التغيرات المناخية، وكذا لو لم تكن عائدات المحروقات (التي تكفل تغطية تلك الواردات) رهينة لتقلبات السوق العالمية. لذلك، هناك حاجة ماسة لإعادة توجيه السياسات الزراعية نحو إنتاج المزيد بغرض إطعام المزيد من الأفواه لكن باستخدامات أقل. ويعني هذا، أنه من الضروري إعادة التفكير في النموذج الزراعي المتبع؛ الذي يبقى حتى الآن غير قادر على الصمود أمام التحديات أو التغيرات العالمية، حيث بصدده يقصى صغار المنتجين الذين يمثلون في الغالب الفئة الأكثر ضعفا وتضررا ضمن الحلقة.

في هذا المحور، سيتم التطرق إلى الموضوعات ذات الصلة بالمتطلبات الضرورية التي من شأنها التوفيق بين الأمن الغذائي وتغير المناخ، بما يكفل توجيه الزراعة نحو تحقيق تنمية زراعية مستدامة وشاملة. ومن ثمة، يمكن معالجة ما يلي: قدرات التكيف لدى صغار المنتجين في مواجهة تغيرات المناخ؛ استغلال الموارد الطبيعية بين تلبية الاحتياجات الغذائية والاستدامة؛ نماذج التنوُّب بمسار تطور الظواهر الطبيعية وتأثيراتها على الإنتاج الزراعي، الحالة وتوقعات الوصول إلى الموارد الطبيعية (المياه، والأراضي، والموارد الجينية، والبذور، وما إلى ذلك)؛ وضعية الجزائر فيما يخص النقلة النوعية للإنتاج الزراعي (الزراعة المستدامة)؛ مراقبة سلاسل قيمة المنتجات الغذائية (التخزين والتوزيع والتسويق) وتأثيرها على منافذ الوصول إلى المنتجات الغذائية.

المحور السادس: السياسات الاجتماعية و التنمية الاقتصادية في الجزائر

هدفت السياسات الاجتماعية في الجزائر منذ الاستقلال إلى تعزيز المساواة وتحسين المستوى الاجتماعي لجميع السكان، لاسيما فيما يخص مجال التعليم والصحة. فقد شكل مبدأ مجانية التعليم والرعاية الصحية دعامة أساسية لهذه السياسة. بحيث كانت تهدف إلى تحقيق الرعاية الصحية وتعميم التعليم ومكافحة أشكال التمييز الناتجة عن الاصل الاجتماعي أو المنطقة الجغرافية أو النوع الاجتماعي.

هذه الاختيارات من غير ممكن دحضها، حتى وإن كانت مكلفة (في عام 2021، احتل التعليم المركز الثاني من حيث استقاداته من مخصصات الميزانية العامة للدولة أي بمبلغ 771 مليار دينار، يليها الصحة في المركز الرابع وبمخصصات قدرت بـ 410 مليار دينار)، كونها قد مكنت الجزائر من أن تكون من بين الدول الأفريقية التي حققت أهداف التنمية المستدامة في هذا المجال. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العامة، لا تزال هذه السياسة تواجه تحديا كبيرا ألا وهو: ضمان المساواة في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم مختلف المناطق.

وتمثل برامج الحماية الاجتماعية إحدى الطرق المنتهجة في سبيل تحقيق ذلك، حيث سيكون من المهم إيجاد "مصادر تمويل مبتكرة" جديدة للحماية الاجتماعية من أجل تقليل الضغط على المالية العامة وتعزيز المرونة وتوسيع التغطية الاجتماعية لتشمل جميع الفئات الهشة من السكان. علاوة على ذلك، لا يمكن تحسين نظام الحماية الاجتماعية دون حوكمة رشيدة تستند إلى إطار قانوني ومؤسسي واضح وصارم.

وبل إن مسألة فعالية وكفاءة الإنفاق العام تكون أكثر وضوحا في هذين المجالين. وبرز هذا الأمر أكثر مع تقاوم الصعوبات المالية التي سببتها الأزمة الصحية لكوفيد 19، حينها أثيرت عديد التساؤلات حول القدرات المالية للدولة (على الاستمرار في نمط إدارتها الحالي) وطرق ترشيد الإنفاق العام في هذه المجالات، مع الحفاظ على الهدف الأسمى المتمثل في العدالة الاجتماعية والمكانية.

وفي سياق متصل، يعد التطور السكاني في الجزائر متغيرا مهما يجب أخذه بعين الاعتبار عند تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والطويل. إذ يتوقع أن يصل التعداد السكاني إلى 57.6 مليون بحلول سنة 2040، مع حدوث تعديلات في الهرم العمري ممثلة بالزيادة الكبيرة في عدد السكان المسنين. من هنا يطرح

التساؤل حول مدى تأثير التركيبة السكانية الديموغرافية على الأسرة والتضامن الاجتماعي، والنظام الصحي، وسوق العمل، ومدى استمرارية نظام التقاعد.

على ضوء ما سبق، يعد النهوض الاجتماعي ومكافحة الفروقات الاجتماعية والفقر من الموضوعات المطروحة بقوة، فهي تلقى اهتماما واسعا في المجالات البحثية لاسيما ما تعلق بالاستشراف. وعليه، يرجى التركيز على هذين المكونين المهمين لكونهما يشكلان لب الإنفاق العام وتمويل التنمية للبلد، علاوة على ذلك، فقد تم تخصيص حيزا مهما في هذا المحور لمعالجة الموضوعات المتعلقة بالتأمين الاجتماعي وتوسيع مجال التغطية والاصلاحات الكفيلة بتحقيق ذلك.

المحور السابع: دور اقتصاد المعرفة في التنمية المستدامة

في أعقاب ثلاث ثورات صناعية عايشها العالم منذ نهاية القرن الثامن عشر، يشهد الآن القرن الحادي والعشرين على الثورة الصناعية الرابعة (الصناعة 4.0) التي تستند على كل ما هو افتراضي ورقمي، خاصة الذكاء الاصطناعي. ولأسباب اقتصادية وجيوسياسية وأسباب تتعلق بالسيادة الوطنية، يجب على الجزائر الانخراط في استراتيجية قائمة على التكوين والبحث للحصول على مورد بشري قادر على إحداث تحول رقمي يكون بمثابة رافعة للنمو الاقتصادي.

مؤخرا، أدت الأزمة الصحية لكوفيد 19 إلى تعزيز استعمال التطبيقات الرقمية في جميع المجالات تقريبا، مما يثبت بشكل قاطع الطابع الحتمي للتحويلات الرقمية، وبالتالي، هناك ضرورة ملحة للتحكم في التكنولوجيات الرقمية. وضمن هذا المسعى، يجب أن تكون استراتيجيات التدريب والتعليم العالي والبحث جزءا من نظام الابتكار الوطني الذي من شأنه أن يدعم مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في سعيها نحو العصرية والتحديث.

وباعتبار أن الجامعة الجزائرية يتخرج منها حاليا أكثر من 300 ألف خريج كل سنة (363 ألف للعام الدراسي 2018/2017) (وزارة التعليم والبحث العلمي 2018/2017). فإن هؤلاء الأكاديميون يجدون صعوبة في الاندماج في سوق عمل. وتكشف مشكلة دمج خريجي التعليم العالي، والتي يعود تاريخها إلى أكثر من 30 سنة، عن عدم التوافق بين عرض الجامعة واحتياجات سوق العمل. وبذلك تضاف مشكلة أخرى إلى مشكلة الاندماج المهني، وهي مشكلة جودة التكوين الجامعي، ولا سيما ما تعلق بتدريب النخبة.

في الواقع، يصبح التحول الاقتصادي ضرورة قصوى في خضم التحديات السائدة في العالم الخارجي (التنافس الشديد والرهانات الجيوسياسية المحددة لموازن القوي)، حيث ينبغي على الجزائر أن تعيد تموقعها الاقتصادي بعيدا عن الربيع واستخداماته من خلال التركيز أكثر على عنصر رأس المال البشري، من جهة، عبر تكوين الكفاءات لضمان سير الشركات، ومن جهة أخرى، عبر انجاز البحوث التطبيقية من أجل التنمية، والتساؤل الذي يطرح: هل يمكن أن يتحقق ذلك، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الجزائر والمقدر بأقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث العلمي. ومنه، على هذا الأساس، تتبلور التخمينات بخصوص أهمية إعادة التفكير في سياسة البحث العلمي في الجزائر ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

وأخيرا، ينبغي على المقالات المنتظرة حول هذا المحور أن تتناول بشكل عام مسألة المتطلبات الأساسية من باب التكوين والبحث بغية السماح لاقتصاد المعرفة بالمشاركة في التكامل الاقتصادي للجزائر .
ستتناول المقالات المقترحة في إطار هذا المحور بشكل عام موضوع الشروط المسبقة الأساسية من حيث التكوين والبحث للسماح لاقتصاد المعرفة بالمشاركة في التكامل الاقتصادي للجزائر، لا سيما في الثورة الصناعية الرابعة.

رئامة التوارفخ

- 05 دفسمبر 2021 نشر الدعوة للمساهمة
- 28 فبراير 2022: آخر موعد لاستقبال المقالات
- من 01 مارس إلى 31 مايو 2022 : فترة تقييم وانتقاء المقالات
- جوان 2022: تحضير العدد
- 05 جوفففة 2022 : نشر العدد

أعضاء لجنة التحرير للمجلة المسؤولون عن متابعة نشر العدد الخاص

- بودجة كرفمة
- بن عمفروش هشام
- قاضي محمد
- مجبوب رزففة
- عامر فاتح
- مادوري عبد الرزاق
- مرواني ولفد